



الواقعية الموضوعية في منهج المحدثين

Objective realism in a method The People of the hadith

د. نبيل زياتي

جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر

Ziani111@yahoo.fr

ملخص:	معلومات المقال
اتهم بعض المشككين في السنة النبوية منهج المحدثين بأنه بني على أغراض سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، وفي الوقت نفسه قبلوا المنهج التاريخي الغربي في التثبت من الأخبار كونه مبنيا على الواقعية والموضوعية، وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية حول واقعية وموضوعية منهج المحدثين، فجاء هذا المقال لبحث هذه الصفات في منهج المحدثين على ضوء واقعية وموضوعية المنهج التاريخي، وسلك منهج المقارنة، وخلص إلى أن المنهجين متطابقين في هذه الصفات، بل يتفوق منهج المحدثين على المنهج التاريخي، مما يستلزم الاعتراف بمصداقيته كونه أكثر واقعية وموضوعية، وأوصى المقال بتجديد عرض المناهج الإسلامية عن طريق مواكبتها مع كل ما هو صحيح وجميل في حضارة اليوم.	تاريخ الارسال: 13 سبتمبر 2021 تاريخ القبول: 23 اكتوبر 2022 الكلمات المفتاحية: ✓ الواقعية ✓ الموضوعية ✓ المحدثون ✓ المنهج
Abstract :	Article info
<i>Skeptics of the Prophetic Sunnah accused Islamic scholars of lying in the hadiths of the Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him), that his real words were lost, and that the rules for verifying the news they had experienced were inadequate and meaningless, But they prefer the historical approach because it is rational We wanted to demonstrate rationality in our approach, and we used the comparative approach and reached positive and convincing results.</i>	Received / 13 September 2021 Accepted 23 October 2021 Keywords: ✓ realism ✓ objectivity ✓ curriculum ✓ hadith

مقدمة:

هذه الأحاديث تم تليفق الأسانيد لها، وعلم الجرح والتعديل الذي يدعم التوثق من الرواة لا معنى له.

1.2 الطعن في منهج المحدثين. قال أبو رية عن جهود نقاد الحديث: "بحثوا عن أحوال الرواة لكي يعرفوا من تقبل روايته ومن ترد، لكنهم لم يصلوا إلى الغرض المرجو منه، ولا بلغوا مستقر اليقين الذي تسكن إليه النفس من أن ما دونوه هو نفس ما نطق النبي به"¹، وأكد ذلك عندما تحدث عن علماء الجرح والتعديل فقال: "على فضلهم وتدقيقهم لم يبلغوا الغاية من عملهم"²، واعتقد أن نتيجة الإخفاق في هذا المنهج هي شيوع الوضع، وأن كثيرا من الأحاديث التي وصلتنا "تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم ونسبت إليه عند ذلك فقط"³، بدليل أن الأسانيد لم تكن معروفة، و"أن أول تدوين للحديث قد نشأ في أواخر عهد بني أمية"⁴، وقال: "قد كان لتأخير التدوين على الدين واللغة ضرر أي ضرر ما أدخله الوضعاء والكذابون"⁵، وبحسب رأيه لم يسلم أي كتاب من الوضع حتى الصحيحين⁶، واعتبر الباحث إسماعيل أدهم أن الإسناد لم يكن موجودا قبل قرن ونصف، وتساءل عن وجود سلسلة الإسناد إلى النبي بالرغم من أن الأسانيد ظهرت متأخرة، ثم قال: "هذه معضلة من معضلات علم الحديث، ولا جواب عنها إلا أن المتأخرين من المحدثين اختلقوا الأسانيد ليصبغوا الحديث بصبغة علمية"⁷، كما اعتبر أن الأحاديث المدونة في الكتب التي وصلتنا هي ما أراد قوله الرواة وليس النبي⁸، وخرج من بحثه بأدلة قاطعة _ حسب تعبيره _ على انتحال الأحاديث والأسانيد⁹، وقام أبو بكر صالح بتأليف كتاب سماه "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها"، وجعل من بين عناوين فصوله: "اعتراف صريح من البخاري بوضع الحديث"، و"تأثر البخاري بحكم الأمويين للشام"¹⁰، مع أن البخاري عاش في العصر العباسي، وأيد هذا المدعي انتقاد أبو رية لعلماء الحديث الذين اختصوا بتحقيق الأسانيد رامياً إياهم بالجهل

وضع المحدثون منهاجاً محكماً للتمييز بين الأخبار على أساس أنها دين هذه الأمة، فعملوا على موافقته للشرع الحكيم والمنطق السليم والسلوك القويم، ونجحوا به في حفظ السنة من التحريف والتزييف، وبالرغم من ذلك فقد رفض بعض الدارسين المعاصرين منهج المحدثين، ونفوا عنه موضوعيته وعلميته، ورأوا أنه قد اختلق في عجلة في القرن الثاني الهجري للتغطية على ظاهرة الوضع في الحديث، ولإيهام بصحة الأولوف من الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه التي جاءت لمعالجة تطورات سياسية ونفسية اعترضت المحدثين، لكن في الوقت نفسه فإن هؤلاء الدارسين لم يوجهوا أي نقد للمناهج الغربية الحديثة في التعامل مع الأخبار مثل المنهج التاريخي، لأن هذا المنهج _ حسب زعمهم _ لم ينطلق من توجيهات دينية ولا جاء لغايات مذهبية أو سياسية كما هو الشأن عند المحدثين، وإنما انطلق من مقتضيات عقلية منطقية بحتة، ولغايات علمية صرفة، فافتنعوا به وسلموا له بالموضوعية والمصدقية، واعتمدوه في مراكز بحثهم وجامعاتهم، وهنا يجب التساؤل عن مدى مصداقية منهج المحدثين بالمنظور الغربي، أي ما يتضمنه من الواقعية والأسس الموضوعية لتصديق الأخبار، والبحث في هذه الإشكالية هو محاولة تهدف إلى تقديم منهج المحدثين بصورة جديدة وعرضه من الزاوية الموضوعية التي يجذبها الكثير، وأحسن طريقة لذلك هي مقارنته بمنهج المؤرخين، فإن تطابقاً أو تشابهاً بنسبة كبيرة ألزمتنا خصوم منهج المحدثين بعلميته وموضوعيته، وبالتالي قبوله، وإن لم يتطابق معه فلا إلزام.

2 الطعن في منهج المحدثين.

ادعى عدد من المستشرقين والحداثيين والعقلانيين أن السنة النبوية الأصلية قد ضاعت، وما هو موجود في كتب المحدثين مختلق وموضوع، بدليل تأخر تدوينها من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما بعد قرن ونصف على الأقل، ولكي تقبل

هذا المنهج يشق طريقه نحو العلمية والاكتمال حتى أصبح من عناوين هذه الحضارة الحديثة، فاستحق الكفاءة في المقارنة مع منهج المحدثين الذي هو من عناوين حضارتنا الإسلامية قديماً وحديثاً.

3.2 المنهج التاريخي. مناهج البحث في العلوم الإنسانية هي مجموعة الطرق والأساليب والقواعد التي يسلكها الباحثون من أجل الوصول إلى حقائق الأمور السابقة والحديثة، وفي علم التاريخ يهدف الباحث إلى معرفة أحوال الإنسان في الماضي وما خلفه من آثار مادية ومعنوية، وكيف تطورت أحداث الأفراد والجماعات، وما هي القوانين التي حكمتها، وكيف نستفيد منها في حاضرنا ومستقبلنا، ولا بد للوصول إلى تحقيق هذه الغايات الكبرى من العودة إلى مخلفات وآثار تلك الأفراد والجماعات، وهي المرحلة الأولى من مراحل المنهج التاريخي، وفي مقدمتها المصادر المدونة كالسجلات والرسائل والوثائق المختلفة، والمصادر المادية كالمنحوتات والأدوات الحربية وغيرها، والمصادر المدونة هي الأهم، وعندما يسلك المؤرخ الطرق الخاصة للحصول على هذه المصادر فإنه يشرع في دراسة نصوصها¹⁵.

ودراسة النص في المنهج التاريخي تهدف إلى إثبات أصالة المصادر المدونة وصحتها، ومعرفة مؤلفيها والتثبت من علاقتهم بها وأمانتهم فيها، والتأكد من مطابقة محتوياتها للواقع التاريخي، وهذا النقد هو روح المنهج التاريخي العلمي، وينقسم إلى قسمين هما: النقد الظاهري والنقد الباطني، الأول يتعلق بأصالة الوثائق وأحوال مؤلفيها، والثاني يتعلق بتحليلها وتفسيرها، وهو نوعان: نقد باطني إيجابي يهتم بفهم أقوال المؤلف وأحوال كتابتها، ونقد باطني سلبي يهتم بمعرفة صدق أقواله أو كذبها، وكلاهما يقوم على أساس الشك والنفي ثم إزالة الشك والإثبات.

والنقد الباطني الإيجابي والسلبي هما نظير منهج المحدثين في تمييز الأخبار والحكم عليها، وعليه فإنني سأعرض لأبرز قواعد هذا النوع من النقد على لسان أرباب التاريخ العلمي في الغرب، مع مقابلتها بمنهج المحدثين على شكل قواعد مختصرة،

واقتناء الكتب الغريبة ليهووا الناس بأنهم يملكون القدرة على تحقيق السند وتقرير حالة الرجال¹¹.

2.2 الأصول الاستشراقية لدعوى اختلاق الحديث النبوي الشريف.

البحث عن مصادر هذه الدعوى يقودنا إلى بعض المستشرقين مثل جولد زيهير (Goldziher) (1850 - 1921 م) الذي ادعى أن ألوف الأحاديث النبوية من صنع علماء الإسلام في الطبقات التالية لعصر الصحابة¹²، وحاول جولد زيهير أن يجعل من الحكومة في عهد بني أمية طرفاً في عملية الوضع فقال: "ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، فإن الحكومة نفسها لم تقف ساكنة إزاء ذلك، فإذا أرادت أن تعمم رأياً أو تُسكت هؤلاء الأتقياء تذرعت أيضاً بالحديث الموافق لوجهات نظرها، فكانت تعمل ما يعمل خصومها قترض الحديث أو تدعو إلى وضعه"¹³، أما عن أدلة هذه الدعوى فتتلخص في مسألة الرواية بالمعنى والإدراج ومختلف الحديث، فالرواية بالمعنى حسب رأيهم غيرت لفظ الحديث الأصلي وفتحت باب الزيادة فيه، والإدراج أيضاً أتاح للراوي الزيادة في الحديث من رأيه، أما مختلف الحديث الذي يعنى تعارض مجموعة من الأحاديث في الباب الواحد فلم يكن ليظهر لو أن هذه الأحاديث صدرت من مصدر واحد، والخلاصة أن هذه الدعوى تهدف إلى إنكار منهج المحدثين مما يعني أنه لا قيمة لهذه الأحاديث التي تسمى صحيحة، "والأنكى من ذلك دعوتهم إلى غض النظر عن سند الرجال، بمعنى رفض لمجهود المحدثين عبر القرون الطويلة في تمييز الحديث وبيان الصحيح من الضعيف"¹⁴.

3. المنهج التاريخي.

3.1 نقل الأخبار: نقل الأخبار ضرورة إنسانية ترتبط بشكل أساسي بجميع نواحي حياة الإنسان الاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها، ولأهمية المعلومة التي تعتبر روح التطور الحديث وضع العلماء أسساً لقبول الأخبار، من أبرزها أسس المنهج التاريخي الذي ظهر قبل قرنين من الزمن تقريباً، حين تحرير العقل من الكنيسة بعدما كان رهينة لخرافاتها وأكاذيبها، وظل

وحواشي الملوك وخلصه من خلطتهم الدينية والفلسفية والسياسية، وحصر التاريخ فيما لديه سند متين موصول من الوثائق أو الرواة ذوي الصدق والأمانة، فكان محل افتخار كبير بينهم، قال ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) (1914_2004): "المنهج التاريخي الحديث يظل أدق تمحيصا في الاستقصاء ولا يمنح ثقته لرواية إلا إذا دعمت صحتها حجج بالغة القوة"¹⁶، وقال الدكتور حسين مؤنس عن هذا التيار: "هو ثمرة من ثمرات تلك الثقة البالغة في النفس التي ملأت نفوس أهل العلم في الغرب حتى يشعر من يقرأ لهم أنهم كانوا يحسبون أنهم جمعوا العالم كله من أطرافه جميعا"¹⁷، وتحدث عن ظهور علم الآثار والنقوش في تلك الفترة تزامنا مع شيوع البحث عن الوثائق والمخطوطات بشكل عجيب ثم قال: "وهكذا شيئا فشيئا أخذ العلم التاريخي يستقر على قواعد وأصول فنية علمية خرجت به من تأملات القديسين إلى أرض العلم الصلبة"¹⁸، وعقد فصلا للمؤرخ "ليوبولدقون رانكه" أبرز مؤسسي الواقعية الموضوعية وختمه بقوله: "والخلاصة أن أولئك الأفاضل نجحوا في وضع علم التاريخ وضعا جديدا ووفقوا في إقامة منهجية البحث في التاريخ على أسس علمية جديدة بالغة الدقة والضبط ... فلم يعد هناك شك في علمية التاريخ، ولم يعد هناك كذلك سبيل لكتابة تاريخ صحيح دون اتباع قواعد المنهجية التاريخية الدقيقة"¹⁹.

4. مقارنة بين منهج المحدثين والمنهج التاريخي في قبول الأخبار.

بما أن المنهج التاريخي وصف بالواقعية والموضوعية فلننظر في جزئيات وقواعد هذا المنهج، ثم نرى هل يوجد ما سيقابلها من الجزئيات والقواعد في منهج المحدثين أم لا ؟

4. 1. وجوب الثبوت من الأخبار: يعتبر المؤرخون أن الخبر مثل القضية في المحكمة التي تتطلب تحقيقا معمقا، والمؤرخ "هو صاحب القضية، وهو المدافع، وهو القاضي، وهو هيئة المحلفين معا، غير أنه كقاض لا يبعد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت للقضية بصلة"²⁰، وكان المحدثون يحققون في الروايات، كما جاء

وهذه المقابلة هي ترتيب قواعد النقد الباطني على قواعد علوم الحديث، ومن المهم التنبيه إلى أن قواعد المنهج التاريخي قد قمت باقتباسها من كتب مترجمة عن علماء غرب أصحاب مكانة مرموقة في علم التاريخ، من بين تلك الكتب: "كيف نفهم التاريخ" ل: لويس جوتشالك، (Louis Gottschalk) (1899_1975) و"علم التاريخ" ل: كيب (H.A.R.Gibb) (1885_1971)، و"علم التاريخ" ل: هرنشو (F.J.C.HEARNshaw) (1869_1946)، و"التاريخ ومنهج البحث التاريخي" لقاسم يزبك الذي ألفه على أصول وقواعد المنهج التاريخي الغربي واستمد مادته من علمائهم مثل شارل لانجلو وفرانز روزنتال ومارك بلوك وليون هالكين ...

3. 3 الواقعية الموضوعية: الواقعية والموضوعية عبارتان يتردد ذكرهما في الأوساط العلمية للدلالة على جملة من الصفات الواجب توفرها في أي دراسة ذات قيمة، منها مطابقة الواقع بخلاف ما هو خيالي أو مثالي غير قابل للتطبيق، ومنها البناء على طريقة سليمة تبدأ من المقدمات والجزئيات المرتبة إلى أن تصل إلى النتائج بخلاف ما هو فوضوي أو عشوائي، ومنها البعد عن العاطفة بخلاف الذاتية والشخصية وغيرها، والعمل الواقعي والموضوعي هو كل عمل خلا من التكلف والمبالغة والحماسة والتعميم، ونتيجة لذلك يكون عملا موافقا للعلم والحس الصحيحين ومتفقا مع الفطرة السليمة، ويقبله معظم أصحاب الاختصاص بل حتى العامة من ذوي النظر السليم.

أما الواقعية الموضوعية كمركب اصطلاحى فهي تيار علمي متعلق بالبحث في التاريخ، فقد عرفت الدراسات التاريخية الغربية في العصر الحديث طفرة كبيرة عندما فتحت خزائن المحفوظات الأوربية لطلاب العلم أبوابها، فأقبلوا عليها باهتمام واسع، وقاموا بدراساتها وفق مقاييس علمية دقيقة وضعها أقطاب العلم التاريخي مثل "ليوبولدقون رانكه" (Leopold von Ranke) (1818_1886)، وسادت في القرن التاسع عشر مناهج علمية جديدة لدراسة التاريخ مثل تيار الوثائقيين أو تيار الواقعية الموضوعية الذي انتزع التاريخ من أيدي الرهبان

المنقطع: يرفض المؤرخون الإسناد المنقطع ويقولون: "يستطيع المؤرخ اكتشاف الكذب بتاريخ وثيقة في وقت يكون فيه الكاتب المزعوم في الغالب غائبا عن المكان المحدد في الوثيقة"³¹، وعند المحدثين "المنقطع لا يحتاج به"³².

الحرص على اتصال الإسناد مع العلو: "وعلى الباحث في التاريخ أن يتتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتاب حتى يصل إلى الراوي أو الكاتب الأول إذا أمكن ذلك"³³، أما عند المحدثين فإن السيوطي يفرق بين الأسانيد ويجعل "أجلها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف"³⁴.

2. 3. 4. العدالة: هي ملكة تحمل صاحبها على اجتناب الفسق وخوارم المروءة، نجدها عند المؤرخين في مثل قولهم: "كل شهادة هي موضع شك إذا صار بالمقدور في الطرف الآخر أن يغمزوا خلقه العام"³⁵، ويعتبر المحدثون أن الفسق من أبرز أسباب الطعن في الراوي، ويردون روايته على حسب درجة فسقه³⁶.

مراتب التوثيق: تكون على حسب الحفظ والممارسة، ويفرق المؤرخون بين درجات الشهود فيقولون: "ومن البدهة أن جميع الشهود لا يستوون في كفاءتهم، حتى ولو كانوا متساوين في قربهم من الحادث، فالكفاءة تعتمد على درجة الخبرة، والحالة العقلية والصحية، والعمر، والتعليم، والذاكرة، والمهارة القصصية"³⁷، والمحدثون أيضا عندهم مراتب كثيرة للتوثيق يراعونها في الحكم على الحديث³⁸.

الكذب: "وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً، فلا يكذب ولا يتحل ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان ولا يخفي الوقائع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره والتي قد لا ترضيه أو لا ترضي قومه إذ أن لا رقيب عليه إلا ضميره"³⁹، وعند المحدثين الإجماع على أن "من أقسام المردود ما يكون بسبب هُمة الراوي بالكذب"⁴⁰، ويرفض المؤرخون رواية الكذاب ولو كذب في حديث واحد ويقولون: "الكاذب في أمر كاذب في كل أمر"⁴¹، وسئل أحمد بن حنبل عن الرواية عن من تاب من

عن طائوس أنه إذا حدثه رجل حديثاً قال: إن كان الذي حدثك ملياً وإلا فدعه يعني حافظاً ثقة²¹، وعن عمر بن عبد الرحمن أنه قال: "لا تأخذوا العلم إلا عمن يُجيزون شهادته"²².

4. 2. أنواع الأخبار من حيث القوة: يقول المؤرخون: "إذا كان الحدث واضحاً معروفاً يصعب الكذب فيه"²³، وهذا ما نجده عند المحدثين في باب المتواتر والمشهور مما يفيد العلم والعمل إذا صح النقل²⁴، والمؤرخون لا يعتبرون بالرواية الغربية والشاذة فيقولون: "وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخي معين، فعلى الباحث في التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التي انفرد بها راو واحد... والرواية المفردة مهما كانت صادقة يحسن ألا تعد حقيقة نهائية"²⁵، وكذلك المحدثون كانوا على قول مالك بن أنس: "شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ"²⁶.

4. 3. شروط الخبر (الحديث) الصحيح.

4. 3. 1. اتصال السند.

شرط الالتقاء والسماع: يشترط المؤرخون هذه الصفة فيقولون: "والنقد الباطني السلبى عملية ضرورية لتصفية الحقائق، ونظراً لصعوبته فإن بعض الباحثين اكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخي معاصراً للحوادث التي كتب عنها، وهل كان شاهد عيان صادقاً في روايته"²⁷، أما المحدثون فقد جاء عنهم أن "القول المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار، والروايات قديماً وحديثاً، إن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد... فالرواية ثابتة"²⁸.

مذهب الاكتفاء بالمعاصرة دون اللقاء مقبول عند المؤرخين لأن "القدرة على قول الصدق ترتكز جزئياً على قرب الشاهد من الحادث، والقرب هنا يستعمل بالمعنيين الجغرافي والزمني"²⁹، وعند المحدثين فإن: "إجماع العلماء على اعتبار رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه تدليسا يقتضي الإجماع منهم على الاكتفاء بالمعاصرة"³⁰.

الكذب فقال: "توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب عنه حديث أبداً" ⁴².

__ أسباب الوضع: تعود في الغالب عند المؤرخين إلى الترهيب والترهيب ونصرة الطائفة: "فالقراء الذين صيغت من أجلهم الوثيقة يلعبون دوراً هاماً في تقرير القدر من الصدق الذي تتحلى به الوثيقة، فالرغبة في إدخال السرور أو للتغصيص قد تؤدي إلى زخرفة الصدق في القول أو تجنبه، وإن المتكلمين في الاجتماعات السياسية وكتاب رسائل ونشرات الحرب هم من بين المنتجين العديدين لوثائق يحور فيها الصدق بذكاء، وهذا الدافع المرتبط بالمصلحة والانحياز في الغالب شخصي وفردى" ⁴³، وهي نفس أسباب الوضع عند المحدثين بالإضافة إلى أسباب أخرى ⁴⁴.

__ رواية المجهول: لا تقبل الرواية عن الواحد عند المؤرخين حتى تعزز بشواهد: "وينبغي على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها" ⁴⁵، وهو ما يسمى بمجهول العين عند المحدثين، وقد ذهب الخطيب وابن عبد البر إلى أنها ترتفع برواية عدلين اثنين ⁴⁶.

__ روايات القصاصين: أخبار القصاصين في المنهج التاريخي لا وزن لها، لأنه "من الجائز أن يكون كاتب الأصل التاريخي قصد مداراة الجمهور أو إرضاءه أو عدم إزعاجه فيورد أخباراً تتناسب مع ذوق الجمهور ورغبته، حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها ... وقد يكتب بأسلوب أدبي لإرضاء ذوق الجمهور فيعيب بالألفاظ فتتناثر الحقيقة التاريخية" ⁴⁷، وكذلك المحدثون حذروا من رواية القصاصين ⁴⁸ أشد التحذير.

__ التحديث بأجرة: جعل المؤرخون الغرض الشخصي من كتابة النص التاريخي سبباً للنقد وقالوا: "ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخي كوحدة عامة؟ وماذا يمكن أن يكون هدفه من تكوين جزئياته المعينة، وما مصلحته الشخصية إن كانت له مصلحة، هل وجد كاتب الأصل في مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة ... أو قد يميل إلى أسره أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية أو شعب أو دولة، وقد يكون من

أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي، فهل أعطى معلومات كاذبة لكي يخدم مصلحة دولة أو حزب أو شخص، وهل كتب بطريقة تظهر الجهة التي يميل إليها؟" ⁴⁹، واعتبر المحدثون أن التحديث بأجرة أو التحديث للسلطان إذا أثر على الرواية يجعلها مردودة، قال العراقي: وَمَنْ رَوَى بِأَجْرٍ لَمْ يُقْبَلْ + إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ حَنْبَلٍ + وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ + يَحْتَرَمُ مِنْ مُرُوَّةِ الْإِنْسَانِ ⁵⁰.

3. 3. 4. الضبط: الضبط من الصدر أو الكتاب يعني قوة الحفظ وحسن الملاحظة والتسجيل لدقائق المسائل، وهنا يبحث المنهج التاريخي في المؤرخ: "هل تمتع بحواس وعقل سليم؟ هل تمتع بملاحظة صحيحة؟ هل قصر في ملاحظة ما يمكنه ملاحظته بنفسه؟ هل هناك أشياء حالت دون ملاحظته مباشرة" ⁵¹، والمحدثون أيضاً يشترطون الضبط في الراوي وهو أن "يكون الراوي متيقظاً حافظاً غير مغفل ولا ساه، ولا شك في حالتي التحمل والأداء، فإن حدث عن حفظه ينبغي كونه حافظاً، وإن حدث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطاً له، وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عالماً بما يختل به المعنى" ⁵²، ويشدد المؤرخون على ضبط الكتاب وتصحيح النسخ ويعتبرون بأن "المؤرخ يستخدم وثائق كتبها أشخاص لا يعرف عنهم شيئاً، فعلى المؤرخ أن يعتمد على الوثيقة نفسها ليتعلم شيئاً عن شخصية كاتبها إذا سأل الأسئلة الصحيحة" ⁵³، ويقولون: "ونوع السؤال الذي يسأله المؤرخ في حالة كل من الوثائق مجهولة المؤلف: هل كان المؤلف شاهد عيان للحوادث التي يسردها؟ وإن لم يكن كذلك فماذا كانت مصادر معلوماته؟ ومتى كتب الوثيقة؟ كم هو الزمن بين وقوع الحادث وتسجيله؟ ماذا كان غرضه من الكتابة؟ من كان جمهوره مستمعيه ولماذا؟ وهذه الأسئلة تمكن المؤرخ من الإجابة عن الأسئلة الأهم: هل كان المؤلف قادراً على قول الصدق؟" ⁵⁴، أما المحدثون فهم أيضاً يستعينون بهذه الأسئلة وقرائن مشاهدة للتأكد من صحة الكتاب فينظرون في مقابلة النسخ وهل وافق حديثه الذي يرويها من كتابه حديث الثقات الذين سمعوا أو كتبوا معه، فإن هذا

حتما صحة ما تورده⁶⁴، أما المحدثون فكانوا أيضا قد جعلوا رواية الأحفظ قاعدة من قواعد الترجيح عند التعارض⁶⁵.

4. 3. 5. العلة: لا يوجد في المنهج التاريخي الغربي ما يشبه موضوع العلة عند المحدثين، لأنها مستوى عال من النقد، وخصيصة إلهية لهذه الأمة الإسلامية لحفظ دينها.

4.4 علم الجرح والتعديل.

4. 4. 1. مشروعية الجرح والتعديل: الجرح والتعديل ضرورة ملحة عند المؤرخين: "فالمؤرخ حارس على التراث الثقافي، وبحكم ذلك فهو مختص بوضع بيان دقيق مفصل نزيه عن الأشخاص الغابرين"⁶⁶، وعند المحدثين يعتبر الجرح والتعديل من الدين⁶⁷، أي يقومون به عقيدة وتدبيرا قبل أن يكون سببا لتتقية الأخبار، واختبار الرواة أمر صعب عند المؤرخين، "وبعد أن يكون المؤرخ قد تثبت من صحة النص فإنه يكون بهذا قد أثبت شهادة الشاهد فحسب، ويبقى عليه أن يقرر فيما إذا كانت تلك الشهادة مما يمكن تصديقها والأخذ بها"⁶⁸، أما المحدثون فكانوا يتشددون في اختبار الرواة، حتى قال الحسن بن صالح: "كنا إذا أردنا أن نسمع الحديث من رجل سألنا عن حاله حتى يقال: أتريدون أن تزوجه"⁶⁹.

4. 4. 2 الأصل في الرواة الجرح: يقول لويس جوتشلك: "ولا بد من معرفة هوية المؤلف، وفي خلال تقرير صدق ما في الوثيقة من دقائق لا بد أن تتهم بالخداع والتضليل _ مهما بلغت مظاهر الأصالة فيها _ حتى تثبت براءتها، وعلى هذا فإن الأهمية في إثبات درجة موثوقية المؤلف أي ما هو عليه من صدق أمر لا ريب في أهميته"⁷⁰، أما المحدثون فهم أيضا غالبا ما يقدمون الجرح على التعديل إذا تعارضا⁷¹.

4. 4. 3 الجرح بالبدعة: قرر المؤرخون خطورة البدع والأهواء على الرواية التاريخية، "فقد يجد المؤرخ عبارات أو كلمات توافق آراءه وتصوره للحوادث فيستخرج هذه العبارات دون وعي منه ويجعل منها نصا خياليا ومفتعلا ويضعه في موضع النص التاريخي الحقيقي الذي لم يتمكن من الوصول إليه، بعض الباحثين يقومون بأبحاثهم وهم تسيطر عليهم فكرة معينة عن

يدل على ضبطه لكتابه، وهل كان يعير كتابه لغيره أم لا، ولمن، وهل كان ثقة أم لا⁵⁵..

_ قد يصدق الراوي الضعيف: يقول المؤرخون: "على المؤرخ أن يذكر دائما أن أسوأ شاهد قد يقول أحيانا الصدق، وأن عمل المؤرخ هو استخلاص أية ذرة صدق لها صلة بالموضوع"⁵⁶، وعند المحدثين قد يصدق الكذب كما قد يكذب الصدوق، وعملهم هو تمييز ذلك وتحريره⁵⁷.

_ الاختلاط والتحريف: يتحفظ المؤرخون على تغير النقل وفساده، ويؤكدون على أنه "ينبغي على الباحث أن يجتهد في أن يعرف بقدر المستطاع هل روعي في اضطراد النقل من مصدر لآخر حفظ الأصل الأول على حاله، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف"⁵⁸، وكذلك المحدثون لهم باب مهم في ضبط الصدر وضبط الكتاب يتحدثون فيه عن الاختلاط والتلقين والتحريف والتصحيح⁵⁹.

_ التصحيح: ينبه المؤرخون إلى أهمية هذا الباب على صحة الأخبار فيقولون: "كما وإن حرفا واحدا قد يبين الإملاء الصحيح لاسم سبيس"⁶⁰، أما المحدثون فقد صنفوا فيه مصنفات خاصة وبحوثه جيدا⁶¹.

_ تقديم الرواية باللفظ على الرواية بالمعنى: هذه من قواعد المؤرخون المهمة: "فالملاحظة التي تنقل كاملة يجب أن تكون من ذلك النوع الذي يتطلب شدة في التدقيق، ويجب أن تنقل العبارة بنصها الأصلي"⁶²، أما عند المحدثين فإنه "لا خلاف بين العلماء أنَّ المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز، وحُكِّم من أحكامها شريف، وأنه الأولى بكل ناقل والأجدد بكل راوٍ المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلا، بل قد أوجبه قومٌ ومنعوا نقل الحديث بالمعنى"⁶³.

4. 3. 4. الشذوذ: يرى المؤرخون أنه إذا خالف الواحد جماعة فالعبرة بالأحفظ وليس بالكثرة فقالوا: "ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ إذا وجدت عدة أصول تقول برأي معين ووجد مصدر واحد يقول برأي مخالف، فمن الجائز أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح، والكثرة العددية لا تحدد

والاتساق بين الحقائق التاريخية، فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضاً، وفي حال تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين ينبغي على الباحث في التاريخ أن يتبع بعض القواعد التي قد تعينه في الوصول إلى الحقيقة التاريخية ومنها: أن يستوثق أنها تتعلق بنفس الحادث، وإذا تعذر الجمع يتوقف⁷⁷، وكذلك نقاد الحديث يعنون بدرء التعارض بين الأحاديث سواء في متونها أو أسانيدها، وهو ما نجده في باب المختلف والمضطرب حيث يعملون على الجمع بين تلك الروايات وإن لم يمكن ذلك رجحوا بينها بإحدى طرق الترجيح أو توقفوا فيها لأنها تشعر بضعفها⁷⁸.

4.5.3 التاويل: يميز المؤرخون تأويل النص التاريخي لفهمه: "فعلى الباحث أن يجعل النص يفسر بعضه بنفسه"⁷⁹، والمحدثون أيضاً لا يمنعون التاويل الصحيح الذي احتفت به بالقرائن، قال البيهقي: "يستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا لم يجد سنةً فإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فالقياس"⁸⁰.

4.5.4 مخالفة رواية الراوي لمصلحته دليل على صدقها: هذا ما عبر عنه المؤرخون بقولهم: "وهناك موضع آخر يمكن تصديق الشاهد فيه، وبالتالي يزداد الوثوق بقوله، وذلك عندما تجيء عبارته وفيها تحامل على نفسه أو على جماعة عزيزة عليه أو ضد مصلحته الشخصية"⁸¹، وقال قاسم يزيك: "الأصول التاريخية تحتوي على معلومات تحتل الصدق والكذب، وتحتوي على معلومات من المستبعد الخطأ فيها وهي إذا تعارضت مع مصلحة الكاتب أو عواطفه أو ذوقه أو مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها دلت على صدقه"⁸²، أما المحدثون فبعضهم "قبلوا رواية المبتدع الداعية إذا روى ما يخالف بدعته، لأن احتمال الكذب من الناحية النفسية بعيد جداً في هذا"⁸³.

5. خاتمة:

نستنتج من هذه المقارنة وجود تشابه كبير بين المنهج التاريخي ومنهج المحدثين من حيث الإجمال والتفصيل في وجوب التثبت

حادث ما أو عن اتجاه خاص في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية ... ويدرسون تحت تأثيرها الأصول التاريخية التي تقع تحت أيديهم وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهما خاطئاً أو لا يفهمونها على الإطلاق، في مثل هذه الحالة تكون النتيجة ألا يأخذ الباحث بما أورده النص التاريخي من الحقائق، وبذلك يتكيف النص التاريخي ويتشكل بحسب الفكرة المسيطرة على ذهن الباحث، وقد يظن الباحث أنه يفسر النص تفسيراً حديثاً مبتكراً ولكن الحقيقة أنه يخضع النص لفكرته الخاصة على حساب الحقيقة التاريخية ... فينبغي على المؤرخ أن يكون غرضه الأساسي استخراج الحقائق وليس إضافة ما لا وجود له على تلك الأصول، ويجب أيضاً أن تدرس الأصول التاريخية على اعتبار أنها تحتوي فقط على آراء الأشخاص التي دونوها، ونخرج من ذلك بقاعدة عامة في منهج البحث التاريخي ألا وهي أن دراسة الأصل التاريخي ينبغي أن تبدأ بتحليل محتوياته للوصول إلى المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتب ذلك الأصل"⁷²، أما المحدثون فقد حذروا من رواية المبتدع خصوصاً الداعي إلى بدعته، قال طاهر الجزائري: "والإسناد يعرض له الفساد من أوجه منها أن يكون بعض رؤاته صاحب بدعة"⁷³، وقال الخطيب البغدادي: "وإذا كان الراوي من أهل الأهواء والمذاهب التي تخالف الحق لم يسمع منه، وإن عُرف بالطلب والحفظ"⁷⁴.

4.5 علم المتن.

4.5.1 الإدراج: يعني المؤرخون بالتمييز بين النصوص الأصلية والنصوص التي أضيفت إليها كشروح أو ملاحظات، ويعتبرون أن "الحقائق التي يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغي أن تظل مميزة ولا تخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد"⁷⁵، وهذا بمثابة العلم بالمدرج عند المحدثين⁷⁶.

4.5.2 مختلف الحديث: يهتم المؤرخون بتماسك النص التاريخي، "وينبغي على الباحث أن يلاحظ الانسجام والتآلف

من الأخبار وشروط الخبر الصحيح وقواعد جرح وتعديل الرواة وقواعد التعامل مع المتن ونصوص الأخبار.

ونخرج من تأمل هذا التشابه الكبير بين المنهجين الذي وصل إلى حد التطابق في معظم القواعد العامة والجزئية بأن منهج المحدثين يتوافق كذلك مع مقتضيات العقل والموضوعية والمنطق السليم في التمييز بين الأخبار مادام المنهج التاريخي قد بني على ذلك، بل لمنهج المحدثين فضل السبق في ذلك، تمت صياغته بعناية وتروي ليتوافق مع المنقول والمعقول، ولم يحتلق عن عجل للتغطية على ظاهرة الكذب في الحديث أو لتلبية أغراض سياسية أو شخصية، لأن ما جاء بهذه الطريقة سيكون حينئذ منهجا ناقصا ومضطربا، مع العلم أن منهج المحدثين أكثر عددا في قواعده وأوسع تفصيلا وأكثر احتياطا من المنهج التاريخي، ثم إن المنهج التاريخي استعمل هذه القواعد الصارمة مع أخبار غابرة في عمق التاريخ، لكن المحدثين استعملوها مع أخبار سمعوها من مصدرها بأذانهم ورأوا أصحابا بأعينهم، مما يعني أنه أكثر تثبنا واحتياطا، وأنه مستغرق في العلمية والأصالة، فمن رضي بالمنهج التاريخي في التثبت من الأخبار عليه أن يرضى بمنهج المحدثين من باب أولى، ومن لم يرض به فهو جاحد ومكابح، ومن هنا أوصي بمزيد من التجديد في عرض مناهجنا عن طريق مواكبتها بكل ما هو صحيح وجميل في الحضارة الإنسانية اليوم.

6 المصادر والمراجع:

- __ أبو رية، محمود، دت، ط6، أضواء على السنة المحمدية، القاهرة، دار المعارف.
- __ أبو شهبه، محمد، 1985، ط2، دفاع عن السنة، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية.
- __ أدهم، إسماعيل، دت، ط1، من مصادر التاريخ الإسلامي، القاهرة، مطبعة صلاح الدين الكبرى.
- __ البيهقي، أبو بكر، 2017م، المدخل إلى علم السنن، تح: محمد عوامة، القاهرة، دار اليسر.
- __ ابن الصلاح، عثمان، 1986، مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر.
- __ الجرجاني، علي بن محمد، 1931م، الديباج المذهب في مصطلح الحديث، عناية حسن الإنباي، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- __ الجزائري، طاهر، 1995م، ط1، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تح: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- __ الجعيري، برهان الدين، 2000م، ط1، رسوم التحديث في علوم الحديث، تح: إبراهيم بن شريف الملي، بيروت، دار ابن حزم.
- __ جوتشلك، لويس، 1966م، كيف نفهم التاريخ مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي، ترجمة عائدة سليمان وأحمد أبو حاكم، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- __ حيدر، كمال، 1995م، ط1، منهج البحث الأثري والتاريخي، بيروت، دار الفكر.
- __ الخطيب البغدادي، أبو بكر، دت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف.
- __ الخطيب، محمد عجاج، 1980م، ط3، السنة قبل التدوين، بيروت، دار الفكر.
- __ الدريس، خالد بن منصور، دت، موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، الرياض، مكتبة الرشد.
- __ الدهلوي، عبد الحق، 1986م، ط2، مقدمة في أصول الحديث، بيروت، دار البشائر الإسلامية.
- __ رودنسون، مكسيم، 1982، ط4، الإسلام والرأسمالية، بيروت، دار الطليعة.
- __ السبكي، تاج الدين، 1990، ط5، قاعدة في الجرح والتعديل، تح: أبو غدة، بيروت، دار البشائر.
- __ الصالح، صبحي إبراهيم، 1984م، ط15، علوم الحديث ومصطلحه، بيروت، دار العلم للملايين.
- __ السيوطي، عبد الرحمان، دت، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: نظر الفارياي، دمشق، دار طيبة.
- __ العراقي، زين الدين، 1428هـ، ألفية العراقي، تح: العربي الفرياطي، الرياض، دار المنهاج، الرياض.
- __ العسقلاني، أحمد بن حجر، 1984م، ط1، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع المدخلي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- __ العسقلاني، أحمد بن حجر، 2000م، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، دمشق، مطبعة الصباح.
- __ العمري، أكرم ضياء، دت، ط4، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بيروت، دار بساط.
- __ العمري، أكرم ضياء، دت، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، الرياض، مجمع الملك فهد للطباعة.
- __ العوني، حاتم بن عارف، 1421هـ، ط1، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الرياض، دار عالم الفوائد.
- __ القاسمي، جمال الدين، دت، قواعد التحديث، بيروت، دار الكتب العلمية.

- 14 أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص 43.
- 15 كمال حيدر، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1995، ص 115 وما بعدها.
- 16 ماكسيم رودنسون، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة، بيروت، ط4، 1982م، ص 30.
- 17 حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ، دار المعارف، القاهرة، دط، 1984، ص 61.
- 18 حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 69.
- 19 حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 82.
- 20 لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ، ترجمة عائدة سليمان، دط، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1966م، ص 175.
- 21 أبو بكر البيهقي، المدخل إلى علم السنن للبيهقي، تح: عوامة، دار اليسر، القاهرة، ط1، 2017، ص 1/ 231.
- 22 البيهقي، مصدر سابق، ص 1/ 229.
- 23 قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م، ص 128.
- 24 أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1984، ص 1/ 372.
- 25 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 140.
- 26 أبو بكر الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض، دط، ص 2/ 100.
- 27 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 117.
- 28 خالد بن منصور الدريس، موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقب والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، مكتبة الرشد، الرياض، دط، ص: 320.
- 29 لويس جوتشلك، مرجع سابق، ص 176.
- 30 حاتم بن عارف العوني، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، دار عالم الفوائد، السعودية، ط1، 1421هـ، ص 144.
- 31 كيف نفهم التاريخ ص 144.
- 32 محمد بن سليمان الكافيجي، المختصر في علم الأثر، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1407، ص 173.
- 33 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 126.
- 34 عبد الرحمان السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: نظر الفاريابي، دار طيبة، دط، ص 2/ 607.
- 35 لويس جوتشلك، مرجع سابق، ص 173 و 174.
- 1407هـ، محمد، ط1، المختصر في علم الأثر، تح: علي زوين، الرياض، مكتبة الرشد.
- كب، (H,A,R,Gibb)، 1981م، ط1، علم التاريخ، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرون، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- المنائي، زين الدين، 1999م، ط1، البواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، الرياض، مكتبة الرشد.
- المنياوي، محمود، 2011م، ط1، شرح الموقظة للذهبي، مصر، المكتبة الشاملة.
- مؤنس، حسين، 1984م، التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ، القاهرة، دار المعارف.
- النجاس، إبراهيم، 2009م، ط1، الجامع لعلوم الإمام أحمد، الفيوم، مصر، دار الفلاح.
- النشمي، عجيل جاسم، 1984م، ط1، المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هرنشو. ج. (j.c..hearnshaw)، 1937م، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- يزبك، قاسم، 1990م، ط1، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، بيروت، دار الفكر.

الهوامش:

- 1 محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت، ص 231.
- 2 محمود أبو رية، مرجع سابق، ص 310.
- 3 محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط1، 1406، ص 74.
- 4 محمود أبو رية، مرجع سابق، ص 236.
- 5 محمود أبو رية، مرجع سابق، ص 258.
- 6 محمود أبو رية، مرجع سابق، ص 259.
- 7 إسماعيل أدهم، من مصادر التاريخ الإسلامي، مطبعة صلاح الدين الكبرى، القاهرة، ط1، دت، ص 20.
- 8 إسماعيل أدهم، مرجع سابق، ص 21.
- 9 إسماعيل أدهم، مرجع سابق، ص 11.
- 10 أكرم ضياء العمري، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، مجمع الملك فهد، دط، ص 33.
- 11 أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص 40.
- 12 عجيل النشمي، المستشرقون ومصادر التشريع، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1984، ص 96.
- 13 عجيل جاسم النشمي، مرجع سابق، ص 87.

- 65 جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ص 313.
- 66 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 105.
- 67 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، مصدر سابق، ص 213 / 2.
- 68 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 161.
- 69 محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980، ص 181.
- 70 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 169.
- 71 تاج الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، تح: أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط5، 1990، ص 57.
- 72 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 112.
- 73 طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1995، ص 751 / 2.
- 74 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، مصدر سابق، ص 136 / 1.
- 75 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 157.
- 76 عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح _ معرفة أنواع علوم الحديث ، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دط، 1986، ص 95.
- 77 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 142.
- 78 عبد الحق الدهلوي، مقدمة في أصول الحديث، تح: سلمان الندوي، دار البشائر، بيروت، ط2، 1986، ص 49.
- 79 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 112.
- 80 البيهقي، المدخل إلى علم السنن، مصدر سابق، ص 463 / 2.
- 81 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 187.
- 82 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 128.
- 83 محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، مرجع سابق، ص 34 / 1.

- 36 زين الدين المناوي، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، ص 351/2.
- 37 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 176.
- 38 زين الدين العراقي، ألفية العراقي، تح: العربي الفرياطي، دار المنهاج، الرياض، ط2، 1428، ص 122.
- 39 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 46.
- 40 أحمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، 2000، ص 91.
- 41 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 174.
- 42 إبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد، دار الفلاح، الفيوم، مصر، ط1، 2009، ص 447 / 15.
- 43 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 182.
- 44 صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 1984، ص 263/1.
- 45 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 140.
- 46 برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث، تح: إبراهيم المليي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000، ص 101.
- 47 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 121.
- 48 أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، دار بساط، بيروت، ط4، دت، ص 36.
- 49 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 121.
- 50 زين الدين العراقي، التبصرة والتذكرة، مرجع سابق، ص 121.
- 51 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 123 .
- 52 علي بن محمد الجرجاني، الديباج المذهب في المصطلح، مطبعة مصطفى البابي، مصر، دط، 1931، ص 49.
- 53 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 169.
- 54 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 173.
- 55 محمود المناوي، شرح الموقظة للذهبي، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 2011، ص 70.
- 56 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 187.
- 57 زين الدين المناوي، اليواقيت والدرر، مرجع سابق، ص 38/2.
- 58 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 126.
- 59 محمود المناوي، شرح الموقظة، مرجع سابق، ص 90.
- 60 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 168.
- 61 زين الدين العراقي، التبصرة والتذكرة، مرجع سابق، ص 162.
- 62 لويس جوتشلوك، مرجع سابق، ص 92 .
- 63 محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط2، 1985، ص 35 / 1.
- 64 قاسم يزبك، مرجع سابق، ص 141.